OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

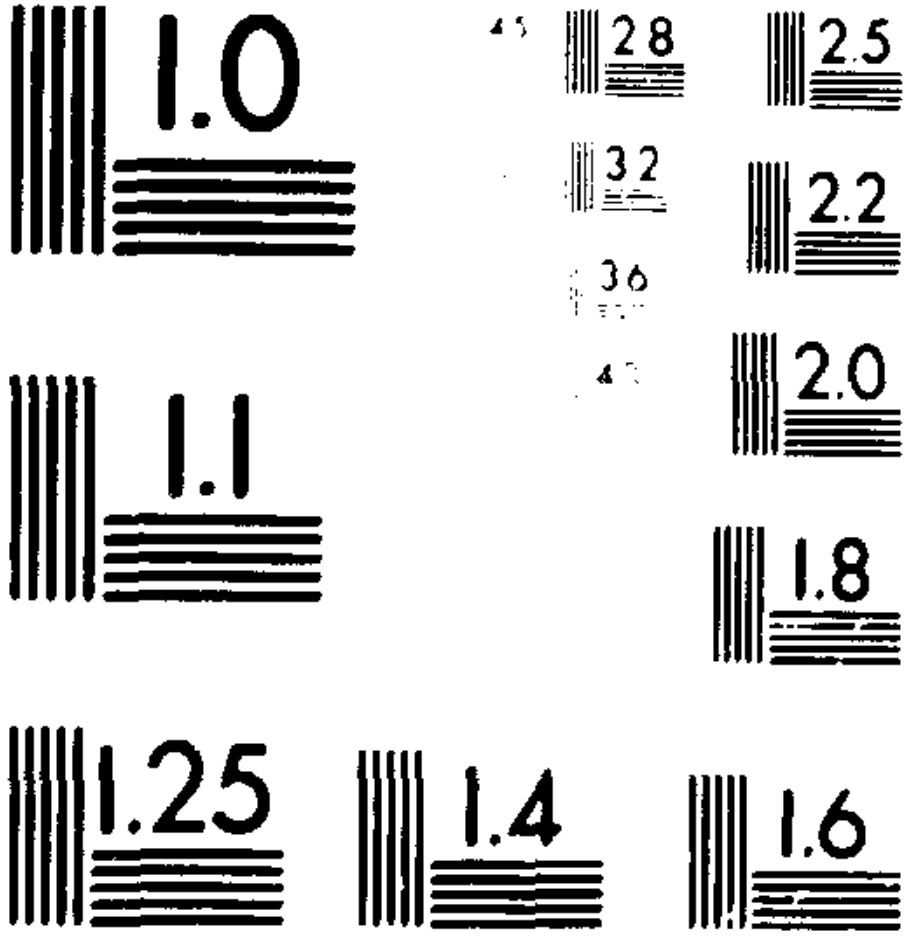

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
ANSI and ISO TEST CHART No. 2

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

عقد التنمية الصناعية لافريقيا : استعراض التقدم ، والاقتراحات المتعلقة بالطرق والوسائل الرامية الى تحقيق أهدافه

ورقة أساسية أعدتها أمانة اليونيدو

V.84-80420

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٣
الفصل		
الأول - الحالة الاقتصادية للمنطقة	٢ - ١٨	٣
الثاني - عقد التنمية الصناعية لافريقيا	١٩ - ٣١	١٢
ألف - نشأة العقد	١٩ - ٢١	١٢
باء - برنامج العقد	٢٢ - ٣١	١٣
الثالث - تنفيذ البرنامج	٣٢ - ٥٤	١٦
ألف - اسهام البلدان	٣٢ - ٣٦	١٦
باء - مساهمة المنظمات دون الاقليمية والاقليمية...	٣٧ - ٤١	١٧
جيم - مساهمة هيئات في منظومة الأمم المتحدة	٤٢ - ٤٥	١٩
دال - مساهمة الوكالات الرائدة	٤٦ - ٥٤	٢٠
الرابع - القيود التي تعترض التنمية	٥٥ - ٦٥	٢٣
ألف - المتطلبات المالية	٥٥ - ٥٩	٢٣
باء - المهارات البشرية	٦٠ - ٦١	٢٤
جيم - الطاقة والهياكل الأساسية وعوامل أخرى	٦٢ - ٦٥	٢٥
الخامس - توقعات المستقبل	٦٦ - ٦٩	٢٦
الحواشي		٢٨

مقدمة

١ - تقدم هذه الورقة ملخصا موجزا عن الحالة الاقتصادية في اقليم افريقيا وادائه الصناعي في الفترة الأخيرة . ثم تستطرد لوصف الخطوات التى اتخذت لتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا وتبين المعوقات المصادفة ، ومجالات العمل في المستقبل .

أولا - الحالة الاقتصادية للاقليم

٢ - لا تزال معظم البلدان الأفريقية في مرحلة من النمو المبكر جدا بالمقارنة بغالبية البلدان النامية في آسيا أو أمريكا اللاتينية . ومهما كان المؤشر الاجتماعي - الاقتصادي المستخدم - سواء كان ذلك الدخل الفردي أو نصيب الأنشطة الرئيسية في الانتاج الاجمالى ، أو معدلات التمدرس أو الحصول على مياه صحية ، أو الوفيات ، أو الصحة - فانه يمكن الملاحظة أن معظم البلدان الافريقية متخلفة عن نظيراتها في المناطق النامية الأخرى . ولقد زاد مؤخرا عدد البلدان الأفريقية التي أدرجتها الأمم المتحدة في قائمة "أقل البلدان نموا" الى ٢٦ من مجموع ٣٦ ، في حين أن ٢١ بلدا من البلدان الـ ٣٤ التى صنفها البنك الدولي كبلدان نامية "ذات دخل منخفض" ، تقع في افريقيا (١). والنتيجة المستخلصة من هذا الوضع ، هي أن معدل التنمية الصناعي بطيء ، حيث أن الصناعة التحويلية تتميز بأنها من أكثر القطاعات دينامية في توسعها في فترة الانتقال من سنوات الدخل المنخفض الى المستويات الأعلى.

٣ - والى جانب كون الاقتصاد الافريقي في مرحلة مبكرة من التنمية ، فهو يواجه مشاكل اقتصادية على جانب خاص من الخطورة . ويتبين ما يلي من الرجوع الى التقرير السنوى للبنك الدولي لعام ١٩٨٢ ، فيما يتعلق بالبلدان الافريقية الواقعة الى جنوب الصحراء :

(أ) اعترى التباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالى والانتاج الزراعي ، والصناعة التحويلية ، في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨١ بينما تسارع النمو السكاني ؛

(ب) انخفض الأداء الزراعي انخفاضا كبيرا في نفس الفترة ، بما لا يقارن بما حدث خلال العقد السابق أو بالاداء في الأقاليم النامية الأخرى ؛

(ج) وأن نمو الصناعة التحويلية ، وان ظل متفوقا تفوقا ملحوظا على نمو الاقتصاد ككل ، تباطأ أيضا على نحو مفاجئ ، ولم يكن معدل التوسع في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، ليقارن بنظيره في البلدان النامية الأخرى (٢).

٤ - وتتفاقم خطورة هذه الصعوبات نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات الذي تواجهه معظم بلدان الأقليم : لقد زاد دين المنطقة الخارجي خمس مرات أثناء العقد المنصرم، بينما هبط الاحتياطي الخارجي الى مستويات حرجة . وفي عام ١٩٨٠ بلغ اجمالى الدين المستحق ٥٠٠ ٧٧ مليون دولار أمريكي وأصبحت التزامات الدفع عبئا * (٣) . والى جانب ذلك يعرقل التوسع في انتاج الصناعة التحويلية في المنطقة الأسواق المحلية الكاسدة، وامدادات المواد الخام غير الكافية للصناعات الرئيسية، وانعدام القوى العاملة الصناعية الماهرة ذات الخبرة والنقص في المواد وقطع الغيار والآلات المستوردة . وقد أدت طبيعة الركود العام في الاقتصادات المحلية الى هبوط الأستثمار الصناعي، وبالتالي هبوط التوسع في المستقبل .

٥ - تنشأ المصاعب الشديدة من مشاكل الطاقة ، بالرغم من احتياطيات الطاقة الكبيرة في افريقيا . ويقدر أن لدى افريقيا حوالى ٥٥ بليون برميل من النفط الخام (٥ر٨ في المائة من الاحتياطيات العالمية المثبوتة) ، و٤٧٠ ٢٠٨ بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (٩ر٧ في المائة من الاحتياطي العالمي المثبوت) و٥ر٨٨ بليون طن من احتياطي الفحم ** (مابين ١٦ر١ و ٣ر٠٥ في المائة من تقديرات احتياطيات العالم من الفحم) ، و ٧ر١ مليون طن من اليورانيوم (حوالى ٢٥ في المائة من موارد العالم) و ٠٠٠ ٢٠٠ ميغاوات من الطاقة المائية الكامنة (٤ر٣٥ في المائة من الطاقة المائية الكامنة في العالم)(٤) . وعلاوة على ذلك ، فان لدى المنطقة امكانيات كبيرة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الغاز الحيوى والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة المحيطات .

٦ - ويبين كشف حساب الطاقة الخاص بافريقيا ان الاقليم يستطيع جدا تغطية احتياجاته من الطاقة ، من موارده الخاصة . فمثلا ، لا يستغل سوى جزء صغير (٥ر١ في المائة) من الموارد الضخمة للطاقة المائية . بيد أن النفط ، وهو العنصر الرئيسي في استهلاك افريقيا من الطاقة ، لا ينتج الا في بلدان قليلة فقط . ويعتمد الجزء الأكبر من المنطقة على الواردات النفطية التى تتراوح نسبتها من ٢٦ الى ٨٦ في المائة من احتياجات الطاقة التجارية للبلدان ، كل على حده . ومما لا شك فيه أن المبالغ التي دفعت ثمنا للنفط أدت الى تقييد تنمية الاقليم .

---

* يذكر البنك الدولي في تقريره عن البلدان الافريقية الواقعة الى جنوب الصحراء أن معدلات خدمة الدين للبلدان المنخفضة الدخل تبلغ ١٩ في المائة .

** تبلغ نسبة نصيب جنوب افريقيا من احتياطيات الفحم في أفريقيا حوالي ٨١ في المائة .

الأداء الصناعي في الاقليم

٧ - ما كان للصناعة التحويلية أن تظل في مأمن من التأثر بتردي البيئة الاقتصادية. فنظرا الى العلاقة الوثيقة بين الزراعة والصناعة فان الاداء الهزيل في القطاع الزراعي يؤثر سلبيا على الصناعة التحويلية . ولم يرتفع انتاج المواد الغذائية الاجمالي بأكثر من ١ر٥ في المائة في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، في حين زاد عدد السكان الافريقيين بمعدل سنوي متوسط بلغ حوالى ٢ر٨ في المائة (٥). ونتيجة لذلك ، هبط نصيب الفرد من الانتاج الغذائي بمعدل سنوى متوسط يبلغ حوالى ٢ر١ في المائة في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . ويتجلى البعد الخطير لهذا الوضع حينما يعرف أن نصيب الفرد في الانتاج الغذائي قد زاد على مدى المدة ذاتها بمعدل يتراوح بين ٧ر٠ و ٩ر٠ في المائة في الاقاليم النامية الأخرى و ٣ر١ في المائة في الاقتصادات السوقية المتقدمة . بيد أن الصناعة تحتاج الى قطاع زراعي مزدهر كمورّد رئيسي للمواد الخام لها ، وكسوق رئيسية لانتاجها. فتحسين الزراعة أساسي اذن للتنمية الصناعية .

٨ - ولما كان الاقتصاد الافريقي النمطي لا يزال في مرحلة مبكرة من التنمية، فان هذا يعني أن ملامح "هيكلية" معينة تلعب دورا وتكيف البيئة التى تعمل فيها الصناعة. واذا نظر الى الوضع من زاوية ايجابية، فان انطلاق هذه الاقتصادات من قاعدة صناعية صغيرة يهيء نطاقا كامنا للتصنيع ، كما يهيء ذلك ثروة الكثير من البلدان الافريقية من الموارد الطبيعية. غير أنه من الناحية السلبية تعنى قلة اعداد السكان ومستويات الدخل المنخفضة في معظم البلدان الأفريقية ، أن الأسواق المحلية القائمة للسلع الاستهلاكية أصغر بكثير من أن تسمح بتحقيق الحد الأقصى من وفورات الحجم في فروع كثيرة من الصناعة، ونمو عدد سكان المدن في افريقيا بسرعة أكبر في السنوات الأخيرة مما حدث في أي قارة أخرى (٦ في المائة سنويا) ، انما يؤكد على اختلال التوازن بين السكان وتوزيع الموارد ، الأمر الذي يجعل بعض المناطق ذات كثافات أقل من أن تساند الهياكل الأساسية الانمائية وتجبر المدن المكتظة بالسكان على زيادة الانفاق العام على الهيكل الأساسي الاجتماعي .

٩ - وحتى في الاقتصادات الأكبر والأكثر ازدهارا في افريقيا ، فان الهيكل الأساسي المادى الهزيل الذى يسفر عن تكاليف عالية في مجال النقل والمواصلات يقلص حجم الأسواق المتاحة ، تقلصا هاما وتتفاقم المشاكل بسبب رداءة المواصلات ، وتعتبر عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات في الاقليم ، مع ما تقترن به من عدم كفاءة الخدمات المتاحة ، عقبات كبيرة تعترض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للاقليم . وفي خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (A/S-11/14، المرفق الأول) وبرنامج عقد النقل والمواصلات في افريقيا ، تعتبر حركة السلع الفعلية والمعلومات والسكان بين بلدان الاقليم ، أساسية لتحقيق الكفاية الذاتية في الغذاء والتنمية الصناعية والأستغلال الملائم لموارد الاقليم الطبيعية والمعدنية .

١٠ - بالرغم من كل ما تقدم ،واعترافا بأن نصيبا متزايدا من الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي يدل على الأهمية النسبية للقطاع في بلد ما وتقدمه نحو التصنيع ، فانه يمكن الادراك أن تقدما ضئيلا قد حدث . وكما هو مبين في الجدول ١ لا يعني هذا النصيب مع ذلك أقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٨٠ ، أي أقل بكثير من المتوسط المقابل لكل الاقاليم النامية الاخرى (أنظر الجدول ١):

الجدول ١ - مؤشرات المقارنة للأداء الصناعي في افريقيا
(بالنسبة المئوية)

	افريقيا	أقاليم نامية أخرى
نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي عن		
١٩٦٠	٧ر١	١٦ر٠
١٩٧٠	٨ر٦	١٨ر٧
١٩٨٠	٩ر٧	٢١ر٢
معدلات نمو الصناعة التحويلية في السنة بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥		
١٩٦٠ - ١٩٦٥	٨ر٥	٧ر٠
١٩٦٥ - ١٩٧٠	٧ر٣	٧ر٨
١٩٧٠ - ١٩٧٥	٥ر٥	٧ر٧
١٩٧٥ - ١٩٨٠	٦ر٣	٦ر٠

المصدر : قاعدة بيانات اليونيدو : معلومات مستمدة من مكتب الاحصاء بأمانة الأمم المتحدة . مع تقديرات اجرتها أمانة اليونيدو .

(أ) النسب المئوية عبارة عن معدلات مرجحة بمقدار القيمة المضافة الصناعية (مقدرة بالدولار الأمريكي) في كل بلد .

١١ - وينبغي الاشارة أيضا الى أن جميع الاقتصادات الافريقية في الواقع لا تزال تحت السيطرة الشديدة للزراعة والانتاج الأولي الآخر ، مضافا اليهما أنشطة ثلاثية مرتبطة بهما . وعلاوة على ذلك ، فان النصيب المتزايد للصناعة التحويلية هو (جزئيا على الأقل) نتيجة للزراعة المتخلفة (أنظر الفقرة ٧ أعلاه) وليس للنمو الصناعي السريع في حد ذاته . وبالاضافة الى ذلك ، فان أثر السياسة الضريبية واعانات الدعم قد يؤدي الى تحويل الأسعار النسبية لصالح الصناعة التحويلية ، ويفرض تحيزا ارتفاعيا في تقديراتها . وفي الحقيقة ، اذا قيّمت المساهمات النسبية للقطاعات على التوالي حسب الأسعار العالمية بدلا من القيم الداخلية ، فانه قد يتبين أنه لن يسجل تقدم صناعي. وحتى على أساس التقديرات التقليدية ، فان المدى المتواضع للتصنيع في افريقيا يتبين من أن نصيب الاقليم في القيمة المضافة للصناعات التحويلية العالمية في سنة ١٩٨٢ يقدر بأنه بلغ مجرد ١١ر١ في المائة (أنظر الجدول رقم ٢) .

الجدول ٢ - نصيب الأقاليم النامية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم بأسعار (١٩٧٥) الثابتة، لفترة ١٩٦٣ - ١٩٨٢ (أ)

(بالنسبة المئوية)

السنة	افريقيا	غرب آسيا	جنوب وشرق آسيا	أمريكا اللاتينية	المجموع
١٩٦٣	٠ر٧٧	٠ر٤٩	٢ر١٣	٤ر٧١	٨ر١٠
١٩٦٤	٠ر٧٩	٠ر٤٩	٢ر١١	٤ر٨٨	٨ر٢٧
١٩٦٥	٠ر٧٩	٠ر٥٠	٢ر٠٧	٤ر٨٦	٨ر٢٢
١٩٦٦	٠ر٧٨	٠ر٥٢	١ر٩٨	٤ر٨٦	٨ر١٤
١٩٦٧	٠ر٧٥	٠ر٥٤	٢ر٠٢	٤ر٨٤	٨ر١٥
١٩٦٨	٠ر٧٧	٠ر٥٧	٢ر٠٥	٤ر٨٩	٨ر٢٨
١٩٦٩	٠ر٧٨	٠ر٥٨	٢ر٠٩	٤ر٩٢	٨ر٣٧
١٩٧٠	٠ر٨٣	٠ر٥٩	٢ر١٨	٥ر١٥	٨ر٧٥
١٩٧١	٠ر٨٤	٠ر٦١	٢ر٢٣	٥ر٤٠	٩ر٠٨
١٩٧٢	٠ر٨١	٠ر٦١	٢ر٢٨	٥ر٤٨	٩ر١٨
١٩٧٣	٠ر٨٢	٠ر٦٢	٢ر٣٣	٥ر٥٠	٩ر٢٧
١٩٧٤	٠ر٨٣	٠ر٦٣	٢ر٤٤	٥ر٧٤	٩ر٦٤
١٩٧٥	٠ر٨٨	٠ر٦٧	٢ر٦٠	٥ر٨٧	١٠ر٠٢
١٩٧٦	٠ر٨٤	٠ر٦٩	٢ر٧٥	٥ر٧٤	١٠ر٠٢
١٩٧٧	٠ر٨٥	٠ر٧٠	٢ر٨٥	٥ر٦٤	١٠ر٠٤
١٩٧٨	٠ر٨٧	٠ر٧٣	٣ر٠٤	٥ر٦٥	١٠ر٢٩
١٩٧٩	٠ر٩١	٠ر٧٣	٣ر١٥	٥ر٧٥	١٠ر٥٤
١٩٨٠	٠ر٩٧	٠ر٧٣	٣ر١٤	٦ر١٤	١٠ر٩٨
١٩٨١ (ب)	١ر٠٢	٠ر٧٦	٣ر٢٦	٥ر٨٢	١٠ر٨٦
١٩٨٢ (ج)	١ر١١	٠ر٨٠	٣ر٤٣	٥ر٦٨	١١ر٠٢

المصادر: A Statistical Review of the World Industrial Situaion 1982 (UNIDO/IS.368) ؛ استعراض احصائي للحالة الصناعية في العالم ١٩٨٢ - قواعد بيانات اليونيدو : معلومات مستمدة من مكتب البحوث الانمائية وتحليل السياسات ومكتب الاحصاءات بامانة الأمم المتحدة ، مكملة من النشرة الاحصائية الشهرية Monthly Bulletin of Statistics ، المجلد ٣٦ ، العدد ١١ (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ Vol. XXXVI, No. 11 (November 1982) ، مع تقديرات من أمانة اليونيدو.

(أ) باستثناء الصين

(ب) أرقام أولية

(ج) تقديرات .

١٢ - ويصبح هذا المنظور محددا بصورة أوضح ، حينما نتذكر أن الانتشار الجغرافي للصناعة عبر الاقليم (وهو مماثل للانتشار في كثير من البلدان)، متفاوت للغاية . وهناك أربعة بلدان - الجزائر ومصر والمغرب ونيجيريا - بلغ نصيبها أكثر من نصف القيمة المضافة الصناعية في افريقيا ، في عام ١٩٧٩[٦]. وثمة ١٦ بلدا من بين الـ ٣٥ بلدا افريقيا التي يغطيها تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٢ World Development Report 1982 ، كان لدى كل منها قيمة مضافة أقل من ١٠٠ مليون دولار أمريكي ،وبلغ نصيبها مجتمعة ٥ في المائة من القيمة المضافة الصناعية الأجمالية للقارة كلها . وساهم ٣٥ بلدا آخر في الـ ٣٥ في المائة المتبقية . وعلى أساس بيانات قدمتها شعبة الاحصاءات باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، يعود للبلدان الأربعة المذكورة في اعلاه قرابة ٥٤ر٢ في المائة من القيمة المضافة للاقليم في عام ١٩٨١ ، بينما ساهمت البلدان الستة والعشرون الأقل نموا في الاقليم بـ ١١ر٧ في المائة منها ، والـ ٢٢ بلدا الباقية بـ ٣٤ر١ في المائة .

١٣ - لا تأخذ الأرقام المذكورة سلفا في اعتبارها الفوارق في حجم الاقتصاد ، وبذلك قد لا تمثل أفضل وسيلة للتوضيح . وثمة طريقة أكثر فعالية للتدليل على مختلف درجات التصنيع ، ألا وهي تجميع البلدان والمناطق حسب نصيب مصنوعاتها في الناتج المحلي الاجمالي . وتبين الأرقام التالية نصيب المصنوعات في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨١ ، بالاسعار الجارية *

أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي

أنغولا (٦ر٢)	سيراليون (٨ر٤)
أوغندا (٢ر٤)	غامبيا (٦ر٢)
الجماهيرية العربية الليبية (٨ر٢)	غينيا (١ر٣)
ريونيون (٥ر٣)	غينيا بيساو (٧ر١)
زائير (٥ر٢)	ليسوتو (٧ر٤)
سان تومي وبرينسيبي (٧ر٤)	ناميبيا (٤ر٤)

* تم الحصول على هذه الأرقام من مطبوعات الحاسبة الالكترونية المقدمة من شعبة الاحصاءات باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مع حسابات أجرتها أمانة اليونيدو.

من ٥ الى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي

بنن (٤ر٥)
بوتسوانا (٦ر٥)
تشاد (٨ر٧)
توغو (٤ر٦)
الجزائر (٤ر٨)
جزر القمر (٤ر٥)
جمهورية تنزانيا المتحدة (٠ر٩)
جمهورية جيبوتي (٨ر٨)
جمهورية الكاميرون المتحدة (٨ر٩)
الرأس الأخضر (٤ر٥)
السودان (١ر٧)
سيشيل (٦ر٦)
الصومال (٨ر٨)
غابون (٧ر٧)
غينيا الاستوائية (١ر٥)
الكونغو (٥ر٧)
ليبيريا (٢ر٥)
مالي (٨ر٧)
موريتانيا (٠ر٦)
موزامبيق (٨ر٨)
النيجر (٣ر٥)
نيجيريا (١ر٦)

من ١٠ الى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي

اثيوبيا (٤ر١٠)
بوروندي (٩ر١٠)
تونس (٣ر١٠)
جمهورية أفريقيا الوسطى (٥ر١٣)
رواندا (٧ر١٢)
ساحل العاج (٠ر١١)
السنغال (٧ر١٤)
غانا (٩ر١٣)
فولتا العليا (٨ر١٣)
كينيا (٣ر١٣)
مدغشقر (١ر١٠)
مصر (٤ر١٤)

أكثر من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي

زامبيا (٨ر١٥)
زمبابوى (٥ر٢٦)
سوازيلندا (٣ر٢٤)
المغرب (٦ر١٩)
ملاوى (٢ر١٥)
موريشيوس (٥ر١٥)

١٤ - ورغم الطابع الانفتاحى الذي تتميز به اقتصادات الاقليم ، والقاعدة الجيدة من الموارد الطبيعية التى تختص بها بعض البلدان ، والأسواق المحلية المحدودة جدا، يعد نصيب أفريقيا من الصادرات العالمية صغيرا . وقد انخفض من ٩ر٣ فى المائة عام ١٩٧٠ الى ٤ر٣ في المائة عام ١٩٧٩ ، مع كثير من التركيز على عدد ضئيل من السلع

١٦ - لقد وردت اشارة الى قصر النظر المتمثل في المغالاة في التركيز على انتاج بدائل الواردات ، في وصف استراتيجية الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي الذي تضمنه " برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا "(٨) . ويؤكد هذا البرنامج الذى اشتركت في اعداده كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو، على أن انتاج بدائل الواردات اقتصر في الفترة التالية لعهد الاستعمار على صناعة منتجات ملائمة لمطالب فئة ميسورة صغيرة نسبيا . وقد أدى أيضا المضي في سياسات الاستعاضة عن الواردات الى اخفاق محاولات ادماج قطاع الزراعة في عملية النمو ، بينما أزداد اعتماد الاقليم على المستورد من العمالة ورأس المال والتكنولوجيا بسبب صناعة منتجات متطورة قائمة على كثافة رأس المال . وفضلا عن ذلك ، فان الاتجاه نحو انشاء صناعات كثيفة رأس المال لانتاج بدائل الواردات ، ومرتفعة التكاليف الاستثمارية للوحدة ولا علاقة لها مع مزيج العوامل الافريقية، قد أدى الى تشويه هيكل التكلفة بالاقليم. وهكذا في حالات قليلة جدا تميل تكاليف الانتاج اذا حسبت بالعملة الاجنبية الى التفوق على تكلفة المنتج النهائي المستورد .

١٧ - وعلى نحو ما ذكر في خطة عمل لاغوس ، كانت الآثار المترتبة على عدم الوفاء بالوعود التي تضمنتها استراتيجيات التنمية العالمية ، أكثر حدة في افريقيا مما كانت في القارات الأخرى في العالم.ومن هذه الخلفية الاقتصادية انطلقت افريقيا نحو اعادة بناء القاعدة الاقتصادية للقارة . ورغم تباين بنية الملكية الصناعية ، كان الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية في غالبية البلدان الافريقية منذ الاستقلال هو تحقيق ارتفاع متواصل في مستوى المعيشة لنسبة متزايدة من السكان . ولتحقيق ذلك ، يجب تحويل تكوين الانتاج من الانتاج الأولى الى أنشطة ثانوية ، أي التصنيع . ويمكن أن

الأولية الزراعية والمعدنية(٧). ويستحيل أيضا أن تحدد بأي قدر من الدقة نسبة ما يصدر من مجموع انتاج المصنوعات الافريقية ، ولكن هناك دلائل تشير الى انها ربما تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة بل وربما تكون أقل من ١٠ في المائة .

١٥ - ويعني ذلك ضمنا أن الجزء الأكبر من النمو الصناعي في المنطقة نجم اما عن توسع نطاق الطلب الحقيقي ، أو نتيجة انتاج بدائل الواردات . وبالنظر الى أن الدخول الفردية في الاقليم لم تنم الا ببطء شديد (بل وتناقصت في بعض الحالات)، يمكن الاستنتاج أن غالبية النمو الصناعي انبثق حتى الآن من انتاج بدائل الواردات . أي بعبارة أخرى ، ان التصنيع في افريقيا يمثل أساسا في اقامة صناعات تنتج أنواعا مبسطة من السلع الاستهلاكية المصنوعة لتلبية طلب محلي كانت تفي به في الماضي السلع المستوردة . ويلاحظ أن نصيب السلع الاستهلاكية التامة الصنع من مجموع الواردات قد انخفض ، بينما زاد نصيب السلع الوسيطة والسلع الانتاجية . وحيث أن الصناعات الجديدة كثيرا ما تكون كثيفة رأس المال وتعتمد الى حد كبير على المواد الخام المستوردة ، فان الصناعات الجديدة التي تنتج بدائل الواردات وتسهم أيضا في زيادة استيراد السلع الوسيطة والانتاجية ، بينما لها ضلع في الانخفاض النسبي في السلع الاستهلاكية المستوردة .

تضاف الى هذه الاستراتيجية طويلة الأجل أهداف أقصر أجلا ، تتمثل في النمو المعجل للانتاج وخلق فرص العمل للحد من البطالة أو البطالة الجزئية وللاسهام في القضاء على الفقر الشامل. وعلاوة على ذلك ، يوفر التصنيع وسيلة للتغلب على المعوقات التي يفرضها النقد الأجنبي على التنمية .

١٨ - وينشط التصنيع أيضا توسيع قطاعات الاقتصاد الأخرى ، مثل الزراعة ، وذلك بخلق سوق أوسع نطاقا لمنتجاتها ، وبالامداد بالمعدات والآلات اللازمة والاسهام في التقدم التكنولوجي للمجتمع . ومع ذلك ، يجب في نفس الوقت المحافظة على مستوى معقول من التوازن بين تخصيص الموارد النسبي للصناعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى ، اذ أن اهمال الأنشطة غير الصناعية قد يحبط توسع الصناعة .

ثانيا - عقد التنمية الصناعية لافريقيا

ألف - نشأة العقد

١٩ - أدخل عنصر جديد خلال السنوات الأخيرة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل التي جاء وصفها فيما سبق . ففي اعلان مونروفيا عن التزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالمباديء التوجيهية والتدابير المتعلقة بالاعتماد الوطني والجماعي على الذات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد (أنظر الوثيقة A/34/552 ، المرفق الأول) ، تعهدت الحكومات الافريقية ، فرادى ومجتمعة ، بتعزيز "التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتكامل اقتصاداتها بغية تحقيق تدابير متزايدة للاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ". وبذلك أضيف الى الأهداف الأعم للتنمية الاجتماعية الاقتصادية مفهوما الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ، اللذان أصبحا السمتين الرئيسيتين لعقد التنمية الصناعية لافريقيا الذى أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٣٥/٦٦ باء .

٢٠ - وفي اعلان وخطة عمل لاغوس ، المنبثق مباشرة من أعلان مونروفيا ، يعكس الفصل الخاص بالصناعة ادخال الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي لسياسة تصنيعية تسهم فيما يلي :

(أ) تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ؛

(ب) استغلال الموارد الطبيعية المحلية ؛

(ج) خلق فرص العمل ؛

(د) انشاء قاعدة لتنمية قطاعات اقتصادية أخرى ؛

(هـ) انشاء أساس لاستيعاب التقدم التكنولوجي والنهوض به ؛

(و) تحديث المجتمع .

٢١ - توضع أهداف كمية ونوعية للتكامل الصناعي على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي ، وينبغي تحقيق نصيب يبلغ ما لا يقل عن ٤ر١ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي بحلول عام ١٩٩٠ ، بينما ستبذل البلدان الأفريقية كل ما في وسعها لتحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام ١٩٩٠ في قطاعات الأغذية ومواد البناء والملابس والطاقة . وفضلا عن ذلك ، سيوضع في النصف الأول من العقد أساس التنمية المرحلية للصناعات الأساسية التالية الضرورية لتحقيق الاعتماد على الذات : الصناعات الغذائية والزراعية، الصناعات الميكانيكية ، الصناعات المعدنية ، الصناعات الكهربائية والالكترونية والصناعات الكيميائية والصناعات الحرجية وصناعة الطاقة . وعلاوة على ذلك ، وقع الاختيار على قطاع الصناعة في وثيقة لاغوس الختامية (الوثيقة A/S-11/14 ، المرفق الثاني)، بوصفه أحد القطاعات ذات الأولوية للتكامل دون الاقليمي والاقليمي خلال العقد الجاري .

باء - برنامج العقد

٢٢ - في سبيل ترجمة هذه التطلعات الى تدابير عملية ، اعتمد وزراء الصناعة الافارقة في مؤتمرهم السادس ، برنامجا للعقد . يشمل هذا البرنامج مرحلة تحضيرية (١٩٨٢ - ١٩٨٤) ومرحلة تنفيذية (١٩٨٥ - ١٩٩٠) . وخلال المرحلة التحضيرية سيعاد تنسيق الاستراتيجيات والبرامج الصناعية الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية أو تصاغ وفقا لأهداف خطة عمل لاغوس بينما يعاد توجيه التنمية الصناعية الافريقية نحو الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي . ومن بين الأنشطة المحددة التي ينبغي القيام بها خلال الفترة التحضيرية ما يلي :

(أ) تحضير مجموعة متماسكة ومتناسبة داخليا في السياسات والخطط الرئيسية والبرامج الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية ، وكذلك تصميم وتعزيز آليات مؤسسية لتحقيق أهداف العقد بوجه خاص وخطة عمل لاغوس بوجه عام ؛

(ب) الترويج لبرنامج العقد على الصعيد الشعبي ، بما في ذلك الاستخدام الفعال لوسائل الاعلام الجماهيري ؛

(ج) اعداد مشاريع وبرامج استثمارية على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية لعرضها على المؤسسات المالية والاستثمارية،وبرنامج لتعزيز أو انشاء مؤسسات مالية وطنية ودون اقليمية وأقليمية حسبما يقتضي الأمر ؛

(د) اعداد خطة لتنمية الأيدي العاملة الصناعية ، بما في ذلك بوجه خاص برنامج لتدريب ذوي المهارات الصناعية والتكنولوجية من الأفارقة المتخصصين ، على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ؛

(هـ) اعتماد وثائق تتعلق بالسياسات ، لتعزيز التعاون الصناعي فيما بين البلدان الافريقية ، لا سيما في ميادين التجارة ، والتكنولوجيا ، وتعزيز التخصص والتكامل الافريقيين ، وتقييم المواد الخام ، وتمويل المشاريع ، وتنمية الأيدي العاملة ، وقدرات المقاولة ، والاعلام ، والخدمات الاستشارية ، والطاقة :

(و) اقامة جهاز افريقي للتفاوض الاستشارى والتحكيم في المجال الصناعي في اطار وثيقة لاغوس الختامية .

٢٣ - عند الخوض في بحث الاعمال سالفة الذكر ، احاطة اللجنة المشتركة لامانات منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو ، المعنية بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، علما بالاعتبارات التالية التي ينبغي أخذها في الحسبان في هذه المرحلة الأولى .

(أ) الاسهام في الهدف الأساسي لسياسة التنمية القائمة على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي الجماعيين ؛

(ب) تعزيز تنمية القدرات المحلية ؛

(ج) تطوير جوهر من المشاريع المتكاملة ، لاجراء تغيير هيكلي ، مع أقصى حد من الارتباط بالزراعة والنقل ، وذي صلة بالافكار الوطنية الحالية الخاصة بالمشاريع ؛

(د) الاسهام في تنمية القدرات الانتاجية الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية .

(هـ) الحد من الاعتماد على مدخلات العوامل الخارجية ؛

(و) الاعتراف بدور توسيع الأسواق والاحاطة بمصادر المواد الخام كوسيلة لتحسين نطاق الانتاج ومستواه ؛

(ز) ادخال تغييرات على نمط المساعدة التقنية من أجل التعجيل في الحد من الارتهان بالخارج .

٢٤ - سوف تعني المرحلة التنفيذية ، كما يدل عليها اسمها ، بتنفيذ مشاريع صناعية وأنشطة أخرى حددت خلال المرحلة التحضيرية . وسوف تشمل تحديد الشركاء التقنيين واعداد دراسات جدوى مشتركة حسبما يكون ذلك مناسبا ، وكذلك تعبئة الموارد المالية . وعلى الصعيد الوطني ، سيركز على تنمية القوى التدريبية والعاملة ، وتحسين المهارات المتعلقة بمدخلات العوامل . وسيجاري هذه المساعي أنشطة في مجال البحوث والتنمية وتعزيز الهيكل الأساسي المؤسسي للصناعة . وفي جميع هذه الميادين ، ستكون مساندة المجتمع الدولي ، وخاصة منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها ، لازمة .

٢٥ - يغطي البرنامج ذاته مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية ، هي : تجهيز الاغذية والمنسوجات ، والصناعات القائمة على الحراج ، ومواد البناء وصناعات التشييد والصناعات المعدنية (مع تركيز خاص على الحديد والصلب ، والالومينيوم ، والنحاس ، والرصاص ، والزنك ، والقصدير) والكيمائيات (مع تأكيد خاص على النشادر، والاسمدة النتروجينية ، والأسمدة البوتاسية ، والمواد الصيدلية ، والطب التقليدي ،والكيموائيات القائمة على الكتلة الحيوية) والصناعات الهندسية (المعدات الميكانيكية وغير

٢٨ - يميز بين الصناعات الأساسية القائمة على الموارد وتلك التي تقوم على الهندسة . وتعرف الأولى بأنها صناعات تستخدم الموارد المتاحة محليا التي تشكل نواة توفر مدخلات أساسية للصناعة وغير ذلك من القطاعات ذات الأولوية و/أو تنتج سلعا وخدمات لتلبية الاحتياجات الأساسية . أما الثانية فتحدد بأنها المجموعة الدنيا من الصناعات الهندسية التي تمكن بلدا أو مجموعة من البلدان من تلبية الاحتياجات الهندسية الأشد اتساما بالصبغة الاساسية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لخدمة كل من الصناعة والقطاعات الأخرى ذات الأولوية (الزراعة والنقل والمواصلات والطاقة) فيما يتعلق بالمعدات وقطع الغيار والعناصر المكونة .

٢٩ - تعتمد بصفة رئيسية الصناعات القائمة على الموارد ، على استغلال المواد الطبيعية في الاقليم الفرعي وعلى تكاملها العمودي الكامل ، بما في ذلك الطاقة . ومتى انشئت هذه الصناعات ، تصبح لها آثار ارتباطية هامة ، أمامية وخلفية ، ليس فيما يتعلق بالصناعات الأخرى فحسب ، بل كذلك بالقطاعات الاقتصادية الأخرى . أما الصناعات الأساسية القائمة على الهندسة ، فتوفر مدخلات للصناعات القائمة على الموارد وكافة الأنشطة الاقتصادية . وبينما تتوقف تنميتها أولا على قدرتها التوليدية الخاصة ، الا أنها تعتمد كذلك ، في نهاية المطاف ، على منتجات الصناعات المعدنية والكيميائية (القائمة على الموارد) فيما يتعلق بانتاج الادوات والمعدات والسلع الانتاجية . وتدعو بعض الصناعات الأساسية القائمة على الهندسة الى انتاج الأجزاء والمكونات بالجملة . وهذا يتجاوز عادة نطاق قدرات وأسواق بلد واحد منفرد . وتقف مثل هذه الصناعات في وضع ملائم للدخول في اتفاقات للتعاقد من الباطن ومن ثم للتعاون المتعدد الجنسيات .

الكهربائية ومعدات النقل ، والادوات الزراعية ، والادوات المكنية ، ومرافق سباكة وتطريق المعادن) والصناعات الصغيرة ، ومدخلات العوامل الرئيسية ، والمواد الخام.

٢٦ - لما كان لا يتوفر لأي بلد من الموارد الطبيعية والأموال والقدرات التقنية ما يتيح له تغطية كل أولوية، فان تحديد وتركيز معين للتنمية أمر أساسي . وليس من العملي أن تسعى البلدان الى الانطلاق بمجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية بغض النظر عن أهميتها الاستراتيجية ، اذ أن نهجا كهذا من شأنه أن يرهق الموارد المحدودة أصلا . وعوضا عن ذلك ، تشجع البلدان على تركيز عنايتها على المشاريع ذات الأولوية أو الاساسية وتقييم مرافقها الانتاجية المتوفرة ، لا سيما المرافق التي لا تستخدم استخداما كاملا، لتنعش ما يرتبط منها بالصناعات الأساسية الملائمة للبلد .

٢٧ - اعدت الوكالات الرئيسية الثلاث مقاييس عامة لاختيار الصناعات الأساسية على كل من الصعيدين الوطني ودون الاقليمي والتي يعتقد أنها تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات ذات الأولوية، وتلبية الاحتياجات الأساسية وكذلك في خلق قاعدة صناعية ذاتية الاعتماد وذاتية الاكتفاء . وهذه هي الأهداف الثلاثة لخطة عمل لاغوس .

٣٠ - تنشأ أهمية الصناعات الأساسية من أنها تتيح تركيز الموارد على قطاعات فرعية معينة ، وبذا تؤمن أقصى قدر من التأثير في الاقتصاد . كذلك تيسر نقل المهارات والخبرة الى قطاعات أخرى ، في حين تسند الأيدي العاملة والبرامج التكنولوجية الى أولويات معينة بدلا من استنادها الى الاحتياجات المعممة . ويشكل نهج مشترك بين القطاعات والتخصصات مطلبا أساسيا خلال فترة برمجة وتنفيذ المشاريع الرئيسية ، في حين أن تنمية القدرات الوطنية ، في المجالات التالية ، لا تقل عنه أهمية :

(أ) خدمات اعداد المشاريع المتصلة باجراء دراسات الجدوى ، ورصد المشاريع وتقييمها ، والتدريب التقني والاستشارة الادارية ؛

(ب) خدمات التوريد والتمويل والتسويق الخاصة بالمعدات الآلية والمواد الخام ؛

(ج) خدمات تنمية المنتجات وتصميمها ، بما في ذلك التوحيد القياسي وتطويع المنتجات ؛

(د) الخدمات الاستشارية التكنولوجية والهندسية المتعلقة بتصميم المصانع ، وتخطيط التصنيع ، واختيار المعدات ، ومراقبة الانتاج والجودة ، ومراقبة المواد وتفتيشها .

٣١ - تقابل الجهود على الصعيد الوطني بمساع على الصعيد الاقليمي أو دون الاقليمي بغية تحقيق ما يلي :

(أ) اعداد برامج وسياسات قطاعية داخل الفروع الصناعية الأساسية الاستراتيجية ؛

(ب) تحديد المشاريع الصناعية الأساسية الكبيرة التي تهم بلدان الاقليم أو الاقليم الفرعي ؛

(ج) تعزيز أو انشاء مؤسسات في الأقليم أو الاقليم الفرعي ، تهدف الى النهوض بالتكامل الصناعي . كذلك ينبغي التأكيد على اقامة مشاريع انتاجية متعددة الجنسيات وترتيبات تعاونية مناسبة ، متعددة الجنسيات ، تكملها اتفاقيات فيما بين الحكومات .

ثالثا - تنفيذ البرنامج

ألف - اسهام البلدان

٣٢ - أوضحت معظم البلدان في التقارير المعدة عن الأنشطة المساندة لبرنامج العقد ، كيفية شروعها في تعديل خططها الانمائية الوطنية بحيث تشمل مفاهيم العقد ، ولا سيما

بشأن تخصيص الموارد . وكانت جميع الخطط تتعلق بالأهداف الأساسية لخطة عمل لاغوس ، وهي تحقيق التنمية الوطنية والجماعية القائمة على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي .

٣٣ - وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الصناعية والاقتصادية العامة ، جرى التأكيد على أن الاعتبارات الرئيسية كانت ما يلي : تركيز الموارد على المجالات الصناعية ذات الأولوية والمشاريع الأساسية ؛ والنهوض بالتعاون الصناعي فيما بين البلدان الافريقية ، مع التأكيد على المشاريع متعددة الجنسيات ، التوسع في استخدام الموارد المتوفرة محليا ، تحسين الادارة من أجل وضع أساس متين للتنمية الصناعية .

٣٤ - كذلك قامت البلدان باعداد تقارير عن أنشطة معيّنة موجهة الى تنفيذ برنامج العقد على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي. وتشتمل الأنشطة على انتشار أو تعزيز مؤسسات مساندة من أجل تقديم الدعم المالي للصناعة وتوفير الموارد المالية لها، كما تشمل أيضا الخدمات والمراكز الاستشارية الهندسية كمقدمة لاعداد مشاريع صناعية أساسية . وعلاوة على ذلك ، نظمت حلقات تدريبية ودراسية من أجل اعادة تنظيم القدرات الوطنية لاعداد المشاريع وتنفيذها .

٣٥ - أشارت عدة بلدان الى أن الأجهزة المؤسسية أو لجان التنسيق الوطنية أو المراكز التنفيذية قد أنشئت أو هي في طور الانشاء ، كما أن بلدانا أخرى أشارت الى أنه لن ينظر في انشائها الا بعد أن يتم استعراض السياسات الوطنية وتحديد الأولويات . كذلك قدمت بلدان تقارير عن جهودها في سبيل تأمين امدادات رخيصة وموثوق بها من الطاقة ، خاصة من مصادر جديدة ومتجددة ، وعن الخطوات المتخذة لتنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية .

٣٦ - وصفت أنشطة تعاونية مختلفة متعددة وثنائية الأطراف مرسومة لتعزيز تنفيذ البرنامج بما في ذلك المساهمة في اجتماعات حكومية دولية عن الصناعة وتنظيم اجتماعات التضامن الصناعي والمساعدة التقنية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وكذلك بلدان افريقية أخرى . كما أشارت تلك البلدان الى الخطوات التي اتخذتها لتنظيم الأنشطة الصناعية بما في ذلك ، بصورة خاصة ، سنّ التشريعات واصدار مدونات استثمارية تشمل المشاريع الصناعية المشتركة والحوافز .

باء - مساهمة المنظمات دون الاقليمية والاقليمية

٣٧ - وجرى كذلك الاقدام على بعض المبادرات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وقد أنشئت وحدة للتنسيق الصناعي بدار السلام في اطار مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي وتابعة له . واعلان لوساكا - الجنوب الافريقي : نحو التحرر الاقتصادي - الذي وقّعه رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي وهو يدعو الى التعاون الاقليمي للحد من الاعتماد على جنوب افريقيا الى اقامة

التكامل الاقليمي العادل . وتشدد خطة دون اقليمية منبثقة عن الوحدة ، على الحاجة الى استحداث صناعات لتلبية احتياجات السكان الأساسية من الغذاء والملبس والصحة والمد بالمياه والتيار الكهربائي ومن النقل والتعليم . واستنادا الى مبادئ الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي ، تسعى البلدان الأعضاء الى ترشيد استغلال مواردها الخاصة وتحسين الهياكل التنظيمية لديها وتشجيع استعمال التكنولوجيات كثيفة العمالة وتدريب القوى العاملة وتنمية النقل والمواصلات وضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي ووضع استراتيجية انمائية صناعية مشتركة .

٣٨ - سيكون لمعاهدة انشاء منطقة التجارة التفضيلية في دول الشرق والجنوب الافريقي أثر مماثل على التصنيع . ففي ميدان التنمية الصناعية تنص المعاهدة على تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات والتنمية الصناعية التكميلية وتوسيع التجارة في المنتجات الصناعية وتوفير التسهيلات التدريبية المتعلقة بذلك . وحددت في مرفق للمعاهدة مجالات التعاون الصناعي ، ووضعت الخطوط العامة لاقامة المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات ، ووصفت آليات تعزيز التنمية الصناعية . كذلك استرعي الانتباه الى الطبيعة الجوهرية لتنمية القوى العاملة الصناعية والتدريب والادارة والخدمات الاستشارية ، والى الحاجة الى نهج مشترك للبحث والتنمية في مجال الصناعة وتبادل المعلومات الصناعية .

٣٩ - عززت كذلك التنمية الصناعية بما قرره رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بغية تنفيذ تحرير تجارة المنتجات الصناعية الناشئة من داخل الاتحاد . وهذه خطوة كبرى الى الأمام في التعاون داخل افريقيا . والمنتجات التي حددت حاليا هي تلك المنتجات المتعلقة بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والأغذية والاسكان ، أو تلك الاحتياجات التي لها أثر على التنمية مثل توليد العمالة أو ازدياد التصنيع . ويجب أن تكون السلع إما مصنّعة داخل الاقليم الفرعي أو تتوفر فيها متطلبات القيمة المضافة اذا كان منشؤها في خارجها . وستعزز كثيرا الدفعة التكاملية لهذا الاجراء اذا ما تبيّن أنه بالامكان اقامة منطقة نقدية للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، اذ أن ذلك سيساعد على التغلب على الصعوبات التي تعترض التجارة في اتحاد يشمل ١١ عملة مختلفة منها اثنتان فقط قابلتان للتحويل .

٤٠ - في اقليم شمال افريقيا الفرعي ، تستطيع اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي أن تشكل اطارا جائزا لهذا التعاون . وتتطابق أهداف هذه اللجنة ، التي أنشئت لدراسة المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي في بلدان المغرب العربي ولتقديم اقتراحات قد تؤدي في آخر المطاف الى انشاء اتحاد اقتصادي للمغرب العربي ، مع الأهداف التي تصورتها وثيقة لاغوس النهائية التي رأت في تعزيز أو اقامة مجموعات أو اتحادات اقتصادية في الأقاليم الفرعية الأربعة خطوة أولى نحو انشاء اتحاد اقتصادي افريقي . وقد عزز هذا الاتجاه نحو الزيادة من التكامل على الصعيد دون الاقليمي ، بما سعت اليه مؤخرا تونس والجزائر لتكثيف التعاون الاقتصادي والتفاهم السياسي بين بلدان المغرب العربي . ويرجى أن تحذو البلدان الأخرى حذوهما في هذا الاقليم الفرعي .

٤١ - كما أن انشاء الاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ يساهم في التنمية الصناعية على الصعيد دون الاقليمي . لقد كان الهدف الرئيسي من تشكيل هذا الاتحاد تعزيز الصناعة القائمة على الاكتفاء الذاتي وعلى الاعتماد على الذات في الاقليم الفرعي . وأوليت الصناعة أولوية كبيرة في المعاهدة والبروتوكول الخاصين بالتعاون الصناعي . وتكمن الدفعة الرئيسية في انشاء صناعات متعددة الجنسيات تقوم على الموارد المحلية وغيرها من مدخلات عوامل الانتاج ، مع اعتبار أن القطاعات الفرعية الصناعية ذات الأولوية هي الصناعات الأساسية مثل الحديد والفولاذ والسلع الانتاجية والصناعات الهندسية وأيضا صناعات الأسمدة والمستحضرات الصيدلية ومبيدات الآفات وصناعات البتروكيميائية . وقد حدد بالفعل عدد من المشاريع الصناعية المتعددة الجنسيات في هذا الاقليم الفرعي ، في اطار هيئات دون اقليمية مثل الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى .

جيم - مساهمة هيئات في منظومة الأمم المتحدة

٤٢ - كانت مساهمة هيئات في منظومة الأمم المتحدة موضوع اجتماع بشأن التعاون بين الأمانات عقد في فيينا في آذار/مارس ١٩٨٢ ، دعي اليه مكتب أمانة الأمم المتحدة المعني بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وجرى استعراض عام للأنشطة ذات الصلة بافريقيا التي تضطلع بها الهيئات المشاركة وكيفية توجيهها الى تحقيق مقاصد وأهداف خطة عمل لاغوس . واتفق على أن التجانس الناجح للبرامج يتوقف على تحقيق أقصى مدى مستطاع من تبادل المعلومات بين الهيئات والوكالات التي تسهم في برنامج العقد ، وأكد على أهمية التعاون فيما بين الوكالات .

٤٣ - وينبغي كذلك الاحاطة بأن التعاون فيما بين الوكالات راسخ متين فيما بين هيئات مثل الفريق الاستشاري للصناعات الحرجية المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو ، ومركز النشاط الاقليمي لبرنامج البحار التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . وعلاوة على برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، هناك وكالات ومؤسسات مالية أخرى عقدت اتفاقات مع اليونيدو من أجل تنفيذ مشاريع في الاقليم وهي تشمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، وصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، وجهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والبنك الدولي وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الاقليمية . وهذه المشاريع الجاري تنفيذ العديد منها ، تشمل

مجالات مثل الأدوات والآلات الزراعية وقطاعات فرعية أخرى للصناعات القائمة على الزراعة وصناعة المستحضرات الصيدلية وصناعة المعدات التي تستعمل الطاقة التقليدية والشمسية وعلى ادماج المرأة في عملية الصناعة . وينتظر أن يتوسع التعاون من هذا النوع نتيجة المزيد من المشاورات فيما بين الوكالات .

٤٤ - ووفقا لقرار اتخذ في الاجتماع السابق ، اشتمل جدول أعمال اجتماع ممثلي أمانة منظمة الوحدة الافريقية وأمانات منظومة الأمم المتحدة المعقود في أديس أبابا في نيسان / أبريل ١٩٨٣ على بند مستقل بشأن عقد التنمية الصناعية لافريقيا . وعند التحدث بشأن هذا البند وصف ممثلو الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية واليونسكو الخطوات المتخذة لمساعدة البلدان الافريقية على تنفيذ برنامج العقد . وعلى سبيل المثال ، أكد على البرامج الافريقية لمنظمة العمل الدولية والمتعلقة بالتنمية الصناعية التي تركز على ميادين مثل التدريب والادارة والصناعات الصغيرة التي كانت ذات أهمية خاصة لبرنامج العقد .

٤٥ - حثت في ذلك الاجتماع وكالات وهيئات الأمم المتحدة على تكثيف جهودها لاعادة توجيه برامجها الجارية وفقا لأولويات ومفاهيم برنامج العقد . وحثت أيضا على وضع برامج جديدة من أجل تقديم مساعدة أكبر الى البلدان الافريقية والى المنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية في صياغة وتنفيذ برامجها المتعلقة بالعقد . وأوصي بضرورة ايلاء هذه المساعدة الأولوية الى ما يلي :

(أ) الترويج الشعبي للعقد ؛

(ب) اعتماد مفهوم الصناعات الأساسية واعداد وتنفيذ مشاريع صناعية أساسية ؛

(ج) تنمية القوى العاملة والقدرات التكنولوجية اللازمة لتنفيذ برنامج العقد ولا سيما الصناعات الأساسية ؛

(د) تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية للبرنامج والوصول بها الى الحد الأمثل ولا سيما المشاريع الصناعية الأساسية .

دال - مساهمة الوكالات الرائدة

٤٦ - يسّر انشاء اللجنة المشتركة لأمانات منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو المعنية بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا، التعاون بين الوكالات الرائدة ، في اطار خطة عمل لاغوس . وقد كان أهم مثال للتعاون بين هذه الوكالات الثلاث هو الصياغة المشتركة للوثيقة التي اعتمدها وزراء الصناعة الأفارقة في مؤتمرهم السادس والتي انطوت على برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا . وهذه الوثيقة المركبة المتوفرة بالانكليزية والفرنسية والعربية تبيّن مقاصد وأهداف العقد وتهيئ للمخططين اطارا تخطيطيا على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي .

٤٧ - وقد تعاونت كذلك الوكالات الثلاث في صياغة المبادئ التوجيهية من أجل البدء في اتخاذ الاجراءات ذات الأولوية على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي خلال المرحلة التحضيرية لتنفيذ برنامج العقد . واعتمدت هذه المبادئ التوجيهية التي تشدد على أهمية تنمية الصناعات الأساسية ، في الاجتماع السابع للجنة المتابعة المعنية بالتصنيع في افريقيا ، المعقود من ١٦ الى ١٩ آذار / مارس ١٩٨٣ في كيغالي ، برواندا ، والذي اعتمد كذلك مفهوم الهندسة الأساسية والصناعات القائمة على الموارد وترابطهما . وأصبح بالتالي تقديم اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا المساعدة الى الحكومات في تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية وتشجيع مشاريع الصناعة الأساسية الملائمة ، مجالا يتسم بنشاط خاص . وأكدت فيما بعد الجمعية العامة من جديد على أهمية تنمية الصناعات الأساسية ، في قرارها المتعلق بعقد التنمية الصناعية لافريقيا الذي اعتمدته في دورتها الثامنة والثلاثين .

٤٨ - نظمت الأمانات الثلاثة على سبيل المساهمة منها في تنمية الصناعات الأساسية اجتماعات دون اقليمية لتعزيز التعاون فيما بين البلدان الافريقية في وضع وتنفيذ المشاريع الصناعية المتعددة الجنسيات . وعلى أساس تحديد المجالات التي يمكن منها تطوير صناعات أساسية متعددة الجنسيات ومشاريع أخرى ، في الأقاليم الفرعية ، وضعت برامج صناعية أولية متكاملة تشمل مشاريع أساسية ومساندة على حد سواء ، كما صيغت استراتيجية لتنفيذها . وتتخذ الآن خطوات لتأمين اعتماد السلطات التشريعية دون الاقليمية أو الوطنية المعنية لهذه البرامج المتكاملة وسيدعم ذلك مركز هذه البرامج والمشاريع في المفاوضات التي ستلي مع المستثمرين ووكالات التمويل . وهذه الممارسة المخطط لاتمامها في غضون المرحلة التحضيرية لبرنامج العقد ، ستعزز الخطوات التي اتخذت على الصعيد الوطني وستمهد الطريق أمام انشاء هياكل صناعية ذات درجة عالية من الترابط والتكامل فيما بين القطاعات .

٤٩ - وستواصل الأمانات الثلاث في الوقت ذاته تعديل برامجها الجارية لتتوافق مع متطلبات برنامج العقد . ويدلل على مدى الاتمام الفعلي لاعادة التوجيه هذه في التقريرين المرحليين السنويين اللذين أعدهما المدير التنفيذي لليونيدو والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا وقدماهما الى مجلس التنمية الصناعية (٩) . وينبغي الملاحظة أنه ، بطول العقد ، أعيد بالتحديد توجيه الكثير من أنشطة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا نحو تلك القطاعات الفرعية ذات الأولوية مثل الهندسة والصناعات المعدنية والكيميائية فضلا عن الصناعات القائمة على الزراعة وعلى الأحراج وهي أساسية لانشاء القاعدة الصناعية السليمة التي تعزز التنمية القائمة على الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي . وفي الوقت ذاته أولي اهتمام الى مدخلات عوامل الانتاج الكبرى والمدخلات ذات الصلة بها مثل الموارد الطبيعية والطاقة ، وعقدت حلقات تدريبية بشأن ادارة الطاقة الصناعية والمشاريع المخططة للوصول الى الحد الأمثل في تغويز النفايات الزراعية وانشاء وحدات توضيح اقليمية ودون اقليمية خاصة بالكتلة الاحيائية وتطوير المصادر البديلة للطاقة . وعلاوة على المشاركة في

اجتماعات ناقشت دور الفحم في النمو الاقتصادي المعجّل ، وتنمية خشب الوقود و الطاقة ، وتنمية الطاقة الكهرمائية في حوض نهر النيجر ، يعتزم تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميدان الطاقة البالغ الأهمية ، وذلك في اجتماع دولي حكومي رفيع المستوى معني بالطاقة و التنمية الصناعية سيناقش الانتقال من استعمال الوقود التقليدي الى استعمال مصادر الطاقة الجديدة و المتجددة .

٥٠ - تركز الاهتمام أيضا على الهياكل الأساسية المؤسسية اللازمة لتناول مسائل مثل سياسات وخطط التكنولوجيا ؛ و البحث و التطوير الصناعيين و التكنولوجيين ؛ و التوحيد القياسي ؛ وضبط الجودة ؛ وعلم القياس ؛ وتنظيم التكنولوجيا ؛ و اضفاء الطابع التجاري على التكنولوجيات المحلية ؛ و المعلومات الصناعية و التكنولوجية ؛ و التصميم الصناعي و الهندسي ، بما في ذلك تطويع المنتجات و العمليات (١٠) . ونظرا الى التأكيد الوارد في كل من خطة عمل لاغوس وبرنامج العقد ، فقد ترتب على ذلك ايلاء أولوية خاصة أيضا لتنمية الموارد البشرية ، لا سيما تنمية المهارات الصناعية و التكنولوجية . وفي هذا الصدد ، تم وضع برنامج مشترك بين اليونيدو و اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتعزيز التعاون فيما بين البلدان الافريقية في تنمية الاعتماد الجماعي على الذات في مجال القوى العاملة الصناعية ، ولمساندة عملية التصنيع في افريقيا بزيادة الأعداد في القوى العاملة الصناعية المدربة و المؤهلة، عن طريق الاستفادة الفعّالة من المرافق و الفرص التدريبية التي توجد بالمنطقة . وقد نظمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في السنتين الأخيرتين ثلاث حلقات تدريبية دون الاقليمية حول موضوع برمجة القوى العاملة في صناعات مختارة . ومما له أهمية أيضا أن هذا الموضوع المحدد ، سيصدر عنه مطبوع في سلسلة من الوثائق التي تصدر فيما يتصل بالعقد .

٥١ - وسوف تكثف اليونيدو جهودها ، عن طريق برنامجها للاستثمار التعاوني، لزيادة تدفق الاستثمارات الخاصة الأجنبية الى هذه المجالات ذات الأولوية . وعلى سبيل المثال ، نوقش أكثر من ١٥٠ مشروعا في اجتماع اقليمي لترويج الاستثمار ، عقد في عام ١٩٨٣ لبلدان في الجنوب الافريقي وأنغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموريشيوس . وفي ذلك العام ذاته ، كان في محفظة اليونيدو ٢٨٩ اقتراحا بمشاريع استثمارية للاقليم الافريقي ، في حين تلقى موظفون رسميون من أنغولا ورواندا وساحل العاج و السنغال وغينيا و الكونغو ومصر تدريبا أثناء العمل عن طريق دائرة اليونيدو لتشجيع الاستثمار .

٥٢ - وتنظم اليونيدو ، في اطار برنامج التعاون فيما بين البلدان النامية ، اجتماعات للتضامن الوزاري موجهة بصفة محددة نحو مساعدة التنمية الاقتصادية و الصناعية لأقل البلدان نموا . وبالاضافة الى تعزيز روح الاعتماد الجماعي على الذات ، تستحدث الاجتماعات آليات عملية ، مثل القروض أو المنح لشراء الآلات ، و المشاريع المشتركة ، وتبادل التكنولوجيا و الدراية ، و التدريب ، وخدمات البحث و الخبراء في مجال الصناعة وهي تؤدي الى التنمية التقنية و المالية للبلد المضيف . وقد عقدت بالفعل خمسة من هذه الاجتماعات ، وأدت الى نتائج ملموسة ، في جمهورية تنزانيا

المتحدة والسودان وفولتا العليا وليسوتو وموريتانيا ، وتجري التحضيرات لعقد اجتماعات في بوروندي ورواندا ومالي . وقد استكملت هذه الجهود بتعزيز التعاون بين أمريكا اللاتينية وافريقيا عقب الندوة الدولية الأولى لأمريكا اللاتينية وافريقيا ، التي عقدت في ريو دي جانيرو في آب / أغسطس ١٩٨٣ ، والتي تبادلت فيها البلدان والمنظمات من كل من الاقليمين الخبرات في مجالات صناعية مختلفة وأوصت ببرامج محددة للتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية .

٥٣ - وتركز اليونيدو ، بالاضافة الى أنشطتها الجارية ، على جمع بيانات أساسية تتصل بالقطاع الصناعي ، وخاصة الصناعات الأساسية ، يمكن أن تكون ذات فائدة للبلدان المنفردة عند صياغة خططها الانمائية الوطنية . وتقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فيما يخصها ، باعداد دراسة تستهدف جوانب معينة من التعاون الصناعي داخل افريقيا ، في حين تركز منظمة الوحدة الافريقية انتباهها على حشد الموارد المالية .

٥٤ - ووفقا للدور الرئيسي للترويج الشعبي للعقد الذي أسندته اللجنة المشتركة الى اليونيدو ، تضع هذه نظاما تنقل بموجبه بأقصى سرعة تفاصيل شاملة عن الأنشطة المتصلة بالعقد الى وسائط الاعلام ، ويمكن معالجة الاستفسارات بصورة تتسم بالحجية والسرعة . وتواكب هذه الاجراءات مبادرات أخرى اقترحها المشتركون في اجتماع فريق الخبراء المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو حول الترويج الشعبي لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، الذي عقد في أديس أبابا في أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ .

رابعا - القيود التي تعترض التنمية

ألف - المتطلبات المالية

٥٥ - من بين القيود التي تواجهها البلدان الافريقية في جهودها الرامية الى البدء في برنامج العقد على الصعيد الوطني ، يبرز أكثر من غيره النقص في الموارد المالية . كما تشير البلدان أيضا الى عدم كفاية المرافق الهيكلية الأساسية ، والنقص في القوى العاملة المدربة تدريبا كافيا وسيطرة المؤسسات الأجنبية الخاصة والموقع الجغرافي غير المواتي ، وعدم فعالية تدفق المعلومات بين البلدان ، والنقص في موارد الطاقة .

٥٦ - غير أن القيد الرئيسي يظل النقص في الأموال . ومن الأمور الملاحظة المشجعة ، أن مصرف التنمية الافريقي قد رصد بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل مشروعات الاستثمار الصناعي في افريقيا في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، ويرجى أيضا التغلب على المشاكل الادارية المحيطة بصندوق التنمية الصناعية الافريقي . الا أن حجم الاستثمار يجعل من الواجب البداية بالاعتماد على الذات . فينبغي أن تزداد المدخرات

المحلية المؤدية الى الاستثمار وأن تواكبها جهود مماثلة من جانب الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف حتى يضمن توفير متطلبات النقد الأجنبي الأساسية .

٥٧ - وسوف تزداد أهمية هذا العامل خلال العقد الحالي ، اذ أن الدلائل تشير الى أن كثيرا من البلدان الافريقية المستوردة للنفط ستواجه تقيّدا حادا في النقد الأجنبي ، ويعني ذلك أنها ستكون في حاجة أكبر الى المعونة البرنامجية . وبالاضافة الى ذلك ، هناك تشديد في أحدث طبعة من " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية للعالم " (١١) ، على تخفيف القيود في النظام النقدي والمالي الدولي كوسيلة لاعانة قدر من مجال المناورة في السياسة المحلية للبلدان النامية . وبعبارة أعم ، فان تحقيق قسط أكبر من التعاون الاقتصادي ، بين الشمال والجنوب وكذلك بين الجنوب والجنوب ، هو مطلب مشترك للنمو الاقتصادي المتواصل في افريقيا وللانتعاش الاقتصادي بصفة عامة .

٥٨ - غير أن النمو في الاستثمارات الثابتة في انخفاض في الوقت الراهن . وهذا الاتجاه لا يحد كثيرا من توقعات النمو في الأجل القصير فحسب ، بل يمنع أيضا نمطا أسرع للتغيير الهيكلي والتكنولوجي . ورغم أن البلدان النامية تبذل كل جهد ممكن لزيادة مدخراتها ، فان معدل المدخرات يعتمد على الصادرات ، التي انخفضت في حالة افريقيا (أنظر الفقرة ١٤ أعلاه) . واضافة لذلك ، لن يكون بالامكان الحصول على كل رأس المال الطويل الأجل الضروري الا بعد تغيير اتجاه البيئة الدولية المالية والتجارية الى حد كبير . وبما أن المساعدة الانمائية الرسمية تشكّل عنصرا رئيسيا في تمويل المحتوى المستورد للاستثمار الثابت في البلدان ذات الدخل المنخفض ، الممثلة تمثيلا كبيرا في افريقيا ، والتي تضررت أكثر من غيرها من الانكماشات القريبة العهد في السوق العالمية ، فان تحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية له أهمية خاصة بالنسبة لتلك البلدان .

٥٩ - وهذا النقص في الأموال يكون أكثر مدعاة للأسى عندما نتذكر الأغراض الهدامة الواسعة الأثر التي تهدر فيها الأموال بلا حساب . فقد تجاوز الانفاق العالمي على السلاح ، على سبيل المثال ، ٦٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ . ومن الناحية الأخرى ، تبلغ متطلبات الاستثمارات الجديدة في مشاريع مختارة ذات أولوية في افريقيا خلال العقد ١٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (١٢). والتقاعس عن توفير الأموال اللازمة لزوما حيويا في البداية ، أكثر مدعاة للحزن في ضوء الامكانات الضخمة من الموارد البشرية والطبيعية التي تقدمها افريقيا وأسواقها . وفي عالم تترابط فيه الاقتصادات ترابطا وثيقا ، فان تقديم مساهمة ملموسة من البلدان المتقدمة النمو في سبيل الاستغلال الفعلي لتلك الامكانات سيكون دون شك في صالح التقدم والازدهار على نطاق العالم بأسره .

باء - المهارات البشرية

٦٠ - رغم أن التنمية تتطلب معدات صناعية وتمويلا ، فلا يمكن تحقيق تقدم بدون قوة عاملة مؤهلة ومحفزة قادرة على استيعاب وتطبيق التنوع الواسع من التكنولوجيا

والمهارات اللازمة . وقد لفت الانتباه ، في مقال نشر مؤخرا (١٣) ، الى العشرات الكامنة في سبيل تنفيذ خطط التنمية على الصعيد الوطني . وأولى هذه العقبات هي أوجه القصور في الخطط الوطنية نفسها ، التي كثيرا ما تنطوي على طموح مفرط . الا أنه يمكن تفادي هذه العيوب ، في حالة برنامج العقد ، بالتركيز على الصناعات الأساسية وغيرها من المشروعات ذات الأولوية التي تنطبق عليها المقاييس التي وضعت لاختيار المشروعات الوطنية والمتعددة الجنسية . وسيكون من المستطاع بفضل برامج تدريبية ملائمة ، التغلب على النقص في العاملين في التخطيط وفي البيانات الموثوق بها ، والأساسية للتخطيط الفعّال .

٦١ - وبالاضافة الى ذلك ، يجب أن تكون التكنولوجيات الجديدة المستحدثة مناسبة للبيئة المحلية ، وينبغي أن تكون تنمية الموارد البشرية موجهة نحو هذه التكنولوجيات . وفي الوقت الراهن ، تتسم سياسات التدريب بالضعف ، وتعتمد البرامج بافراط على مخططات التدريب الخارجية . وكثيرا ما تعجز برامج التعليم والتدريب عن مواكبة المتطلبات الصناعية المحلية ، كما أن المعلومات عن العرض والطلب في القوى العاملة الصناعية غير كافية في حالات عديدة . ونتيجة لذلك فان أية مبادرات لتنمية الموارد البشرية لا بد أن تضع في الاعتبار التنوع الواسع من المهارات (الادارية والعلمية والتكنولوجية) المطلوبة لعملية التصنيع بأسرها ، بما فيها قطاع الخدمات . وهذا بدوره يدعو الى اعادة النظر بعناية في الموارد التعليمية الحالية وارساء أساس علمي سليم ، وهي مهمة يمكن أن ييسرها رصد نسبة مئوية دنيا معيّنة من الناتج القومي الاجمالي لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية .

جيم - الطاقة والهياكل الأساسية وعوامل أخرى

٦٢ - كما هو مبين في الفقرتين ٥-٦ ، يترتب قيد آخر على مشاكل الطاقة التي تواجهها افريقيا ؛ فرغم أن موارد الطاقة في الاقليم ، التقليدية منها وغير التقليدية ، كبيرة جدا ، مع امكانات كبيرة من الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة ، فهي ليست موزعة بالتساوي عبر المنطقة . فالرواسب النفطية توجد بصفة رئيسية في شمال افريقيا ، وموارد الطاقة الكهرمائية في افريقيا الوسطى ، وامكانات الحرارة الأرضية على طول الوادي الأخدودي الافريقي في افريقيا الشرقية ، ورواسب الفحم الحجري في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من القارة .

٦٣ - ولا ينتج النفط ، وهو أحد المعالم السائدة في استهلاك افريقيا من الطاقة ، الا في عدد قليل من البلدان ؛ ولا يتجاوز عدد البلدان التي لها صادرات صافية من النفط ، الثمانية . ويضطر عدد كبير من البلدان الى استيراد متطلباته من الطاقة (يستورد ١٨ بلدا في الاقليم ما بين ٧٥ و ١٠٠ في المائة من الطاقة التي يستهلكها) ويعتمد الكثير منها اعتمادا كبيرا على واردات النفط ، التي تزايدت تكاليفها . وقد أدت الصعوبات التي أحدثها هذا الوضع في موازين المدفوعات ، والنقص في الطاقة الناجم عن ذلك ، الى ابطاء النشاط الصناعي في المنطقة .

٦٤ - ومن العوامل المقيّدة الهامة انعدام سياسات متكاملة للصناعة والطاقة في الاقليم ، والنقص في البرامج المنسقة المتعلقة بالقوة الكهرمائية والكتلة الاحيائية وغيرها من خيارات الطاقة التي توفر امكانية كبيرة للاقليم . ومن الواضح أن هناك حاجة الى برنامج شامل للطاقة في المنطقة ، وان مساندة مالية واسعة ستكون لازمة له.

٦٥ - والنقص النسبي في الهياكل الأساسية للتنمية الصناعية والتكنولوجية وفيما يتصل بالنقل والمواصلات قيد رئيسي أيضا . الا أن كثيرا من أسباب فشل التنفيذ تقع خارج اختصاص واضع الخطة . وتبرز من بين هذه الأسباب التغييرات في الأحوال الاقتصادية العالمية ، وخاصة بسبب أن البلدان الافريقية لها اقتصادات مفتوحة وموجهة نحو الخارج ، وعرضة للخطر بصفة خاصة . وبما أن اقتصادات افريقيا زراعية أساسيا ، فهي أيضا خاضعة لتقلبات الطقس ، في حين أن معوّقا آخر كثيرا ما حدث في الماضي هو أن أولويات البيئة السياسية الدائمة التغير كانت مناهضة لأولويات خطط التنمية الوطنية.

خامسا - توقعات المستقبل

٦٦ - بوقوع المسؤولية عن تنفيذ برنامج العقد على البلدان الافريقية نفسها بصفة رئيسية، تظهر أهمية التغلب على القيود التي وضعت أعلاه ؛ فعلى البلدان أن تتولى المبادرة وتأخذ بسياسات تدعم النمو الصناعي ، وتتخذ خطوات لتضمين مفاهيم العقد في خططها الانمائية وتخصيص موارد مالية كافية ، لتنمية الصناعات الأساسية بصفة رئيسية . ويجب عليها أن تعزز أو تنشئ الآليات المؤسسية اللازمة لتنفيذ البرنامج ، مثل لجان التنسيق الوطنية والمراكز التنفيذية . وينبغي أيضا أن تنمي القوى العاملة المطلوبة ، بما في ذلك متعهدي الأعمال الصناعية وغيرهم من مدخلات عوامل الانتاج ، وتعدّل اتفاقات التعاون الاقتصادي الخاصة بها لايلاء الأولوية لبرنامج العقد . وعليها أن تتخذ خطوات لتعزيز قدراتها التكنولوجية ، واضعة نصب أعينها احتمالات الفتوحات التكنولوجية ، وكذلك حدودها . وينبغي أيضا اتخاذ اجراءات مدروسة لحشد الموارد المالية ، المحلية منها والخارجية معا ، من أجل العقد . وسوف يتطلب ذلك اعداد مشروعات استثمارية سليمة وتعزيز أو انشاء آليات وطنية لتشجيع الاستثمار والتمويل الصناعي .

٦٧ - وعلى الصعيد دون الاقليمي ، يجب الارتباط بالتزامات سياسية ومالية لتعزيز التعاون الصناعي الأصيل داخل افريقيا . وفي سبيل هذه الغاية ، ينبغي اتخاذ خطوات لتعزيز أو انشاء ترتيبات مؤسسية اقليمية لاعداد وتعزيز وتنفيذ ورصد المشروعات الصناعية الأساسية المتعددة الجنسية ، وكذلك ايلاء الاهتمام لضمان التكامل بين المواد الخام ومدخلات عناصر الانتاج اللازمة للتنمية الصناعية ، في حين ينبغي تسهيل التبادل التجاري داخل افريقيا في المواد الخام الصناعية والمنتجات النهائية . ويجب أيضا ، في الوقت نفسه ، تطوير آليات مناسبة لترويج وتمويل المشروعات الصناعية المتعددة الجنسية .

٦٨ - ومما لا يقل عن ذلك أهمية أساسية ، مواكبة المجتمع الدولي لهذه المجهودات بزيادة مناسبة في تدفقات المعونات . ورغم أن المساعدات الخارجية لافريقيا بالفعل في مستوى أعلى نسبيا بالمقارنة مع الأقاليم النامية الأخرى (كان صافي المساعدة الانمائية الرسمية بواقع الفرد في عام ١٩٨٠ لافريقيا ٢٤٫٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، مقابل ١٠٫٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة للبلدان النامية كلها) ، فلن يكون لهذه المعونة المتزايدة أثر الا اذا أمكن توجيهها نحو برامج جيدة الوضع . ويدعو هذا الى اعادة توجيه سياسات المعونة والى التأكد من أن المساعدات المقدمة مناسبة للاحتياجات الصناعية للبلدان منفردة وتدعم الأولويات الصناعية للاقليم .

٦٩ - ويجب أيضا التشديد على أن حل مشاكل افريقيا لن يتحقق نتيجة لحدوث ازدهار في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو وحدها . ومع الاعتراف بالصلة الوثيقة بين اقتصادات البلدان الصناعية والنامية ، فان قوى السوق وحدها لن توفر القوة الدافعة المطلوبة . ونظرا لأن الشمال لم يعد وحده القوة الدافعة للنمو كما كان في وقت ما ، فينبغي الادراك أن التعاون بين الجنوب والجنوب يكتسب أهمية مجددة . اذ ستكون البلدان النامية ، بصفة عامة ، عن طريق التعاون فيما بينها ، قادرة على زيادة تأثيرها على العلاقات الدولية ؛ وستكون افريقيا ، بصفة خاصة ، قادرة على توسيع صادراتها الى الأقاليم النامية . وبما أن الصناعة تلعب دورا كبيرا في التنمية طويلة الأجل لأنها تستطيع اكساب الاقتصاد دينامية وتخفيض الاعتماد على الموارد الخارجية ، فيستخلص من ذلك أن تعزيز التصنيع سيسهل التحول من الركود الى النمو . وسوف تحتاج البلدان الافريقية في هذه المحاولة الى مساعدات مالية وتقنية ضخمة من المجتمع الدولي ؛ ولن يترتب عن الاخفاق في اتباع هذا المسار في العمل سوى المزيد من إضعاف وإفقار افريقيا للأجيال القادمة .

الحواشي

(١) البنك الدولي ، "تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٣" (واشنطن العاصمة، ١٩٨٣)، الملحق التقني ، الجدول ١ .

(٢) أنظر : "التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ١٩٨٢" (واشنطن العاصمة، البنك الدولي ، ١٩٨٢)، الملحق الاحصائي ، الجدول ١ .

(٣) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتنمية افريقيا، ١٩٨٣ - ٢٠٠٨ : دراسة منظورية أولية" (أديس أبابا ، ١٩٨٣)، الفقرة ٢٢ .

(٤) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "حالة موارد الطاقة في افريقيا" (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢) .

(٥) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتنمية افريقيا : دراسة منظورية أولية" (أديس أبابا ، ١٩٨٣)، الفقرة ٦ .

(٦) البنك الدولي ، "تقرير التنمية في العالم لعام ١٩٨٢" (واشنطن العاصمة، ١٩٨٢)، الملحق التقني ، الجدول ٦ .

(٧) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "اللجنة الاقتصادية لافريقيا وتنمية افريقيا ، ١٩٨٣ - ٢٠٠٨ : دراسة منظورية أولية" (أديس أبابا ، ١٩٨٢)، الفقرة ٢١ .

(٨) نشر في عام ١٩٨٢ بالرمز ID/287 .

(٩) للمزيد من التفاصيل ، أنظر ID/B/274 و ID/B/297 .

(١٠) أنظر أيضا تقرير الندوة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واليونيدو حول التكنولوجيا الصناعية في افريقيا في "التكنولوجيا الصناعية في افريقيا : نظرة أولية" (UNIDO/IS.222) .

(١١) الدراسة الاستقصائية الاقتصادية للعالم، ١٩٨٣": الاتجاهات والسياسات الراهنة في الاقتصاد العالمي ، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع : E.83.II.C.1)، الصفحتان ١٨ - ١٩ .

(١٢) أنظر : "برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا" (ID/287)، الجدول ١ .

(١٣) Tony Killick, "Development planning in Africa: experiences, weaknesses and prescriptions", Development Policy Review (London, Beverly, Hills and New Delhi, (SAGE), 1983), Vol. 1, pp. 47-76.